

## الملف

البلدية للمدينة هرباً من الضرائب.

وقد أدت سياسة الدولة العبرية الاقتصادية إلى تقليص فرص النمو في المدينة من خلال سياسة التمييز في دفع الضرائب والسياسة المالية التي تتبعها في القدس الشرقية، حيث يدفع الفلسطينيون الضرائب الباهظة مقابل القليل من الخدمات البلدية.

وقد أدى رفض (إسرائيل) لتقديم خدمات التعليم الملائمة والخدمات الصحية إلى انتهاكات صارخة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حتى بات عدد من المواطنين المقدسين في الأونة الأخيرة يتجنب التنقل بسيارته الخاصة في شوارع المدينة، ليس لسبب إلا الهرب من حواجز يقيمها موظفو سلطة البث في (إسرائيل) لتحصيل ضريبة اعتقد البعض أنها مجرد مزحة قبل أن تصبح حقيقة وكابوساً يلاحق الجميع.

ولم يقف دور جدار الفصل الذي بدأت (إسرائيل) في بنائه مؤخراً، بهدف عزل مدينة القدس المحتلة عن محيطها العربي، عند قضم الأراضي العربية المحيطة بالمدينة المقدسة وفصل السكان وإبعادهم عن المدينة، بل امتد ليطلق أحد أهم مؤسسات المدينة العربية «شركة كهرباء محافظة القدس» التي تزود الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة بالكهرباء. فقد كشفت أحدث خرائط هذا الجدار، الذي تسميه سلطات الاحتلال «حاضن القدس»، والذي بدأت في إقامة أجزاء منه جنوبي المدينة المقدسة، أن هذا الجدار سيؤدي في المحصلة إلى تقسيم مقر شركة كهرباء محافظة القدس الواقع بالقرب من مخيم شعفاط شمالي المدينة إلى قسمين بموجب هذه المخططات التي ستنفذ خلال الشهور الستة القادمة.

ويرى مدير الشركة هشام العمري أن قيام سلطات الاحتلال ببناء هذا المقطع من الجدار الفاصل في مقر الشركة، يعني تعطيل الخدمات المقدمة لأكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني يستفيدون من خدمات الشركة في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

وأشار إلى أن شركة كهرباء القدس هي الشركة الوحيدة التي تزود المناطق الفلسطينية بالكهرباء، وهي تحمي المواطنين من استغلال شركات الكهرباء الإسرائيلية التي تسعى إلى القضاء على الشركة والحلول مكانها.

وقال العمري إن خسائر شركة كهرباء بسبب الحواجز والإجراءات الإسرائيلية التعسفية التي تتخذ بحق موظفي الشركة بلغت خلال الأعوام الثلاثة الماضية ثلاثة ملايين دولار. ويأتي استهداف هذه الشركة الفلسطينية في المدينة المقدسة في إطار حرب شعواء تشنها (إسرائيل) ضد المؤسسات الفلسطينية في القدس، حيث أغلقت عدداً منها وعلى رأسها «بيت الشرق» الذي كان يمثل رمزاً للوجود الفلسطيني في المدينة.

يذكر أن شركة كهرباء محافظة القدس تقدم خدماتها لأكثر من ١٤٥ ألف عائلة فلسطينية، تغطي خدماتها ٢٥٪ من مساحة الضفة الغربية، أي ما يعادل ٣٦٦ كيلو متر مربع موزعة على النحو التالي حسب التوزيع الجغرافي: القدس وتضم ٤٧ بلدة وقرية وتغطي مساحة ٨٢ كيلومتر مربع، رام الله وتضم ٧٢ بلدة وقرية وتغطي مساحة ١٧٤ كيلو متر مربع، بيت لحم وتضم ٤٣ بلدة وقرية وتغطي مساحة ٨٠ كيلومتر مربع، أريحا وتضم ٧ بلدات وتغطي مساحة ٣٠ كيلو متر مربع.

### إعاقة الحركة

يحمل ما يقرب من ٢٥٠ ألف مقدسي الهوية الإسرائيلية الزرقاء وقد ألزمهم بها الكيان الصهيوني عقب احتلال القدس الشرقية في العام ١٩٦٧، والآن

فإن من لا يحملها سيفقد حرية الحركة والتنقل بين القدس والمدن الأخرى في (إسرائيل) والضفة أيضاً، ولكن حاملها يتعرضون دائماً لتفتيشات وفحوصات من قبل الشرطة وحرس الحدود في المدينة نفسها أو خلال الخروج أو الدخول إليها.

ويحصل هؤلاء على مستحقات وحقوق مدنية لكنهم يدفعون الضرائب للسلطات، ومع إقامة الجدار سيجد عشرات الآلاف من هؤلاء أنفسهم في مأزق كبير ربما يفقدهم كافة حقوقهم المدنية.

ومع أن الجدار العازل لم يكن الإجراء الوحيد الذي يحول دون دخول سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى القدس الشرقية، حيث اعتمدت سلطات الاحتلال إجراءات مختلفة في هذا السياق حينما بدأت بمنع هؤلاء السكان من الوصول إلى المدينة منذ العام ١٩٩٣، واستمر ذلك الوضع حتى بناء الجدار العازل حيث لم يكن يسمح لسكان الضفة وغزة من دخولها سوى بواسطة تصاريح خاصة، إلا أن الأمر ازداد سوءاً بعد الجدار.

فبعد إقامة الجدار وفي مقاطع عديدة فرضت قيود مشددة على حركة تنقل آلاف المواطنين بما في ذلك تلاميذ المدارس، الموظفون، والمرضى، وبنات الوصول إلى هذه الأماكن متعذراً، بل وشبه مستحيل.

### تقييد حرية العبادة

وفي مجال حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة، حرم الجدار والإجراءات العسكرية آلاف المصلين من الوصول إلى أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية، وبدأت السلطات الصهيونية تحدد أعمار من يحق لهم الدخول والوصول إلى أماكن العبادة خاصة إلى المسجد الأقصى، وكنيسة القيامة.

كما شرعت الدولة العبرية مؤخراً بحفر نفق جديد تحت المسجد الأقصى المبارك في مدينة القدس المحتلة، إذ كشف النقب يوم ١٨ كانون أول/يناير الماضي عن مخطط سري للبدأ في حفر نفق جديد يمر تحت أبنية المسجد وصولاً إلى حائط البراق، بهدف فرض السيطرة الإسرائيلية على المكان في أي حل مستقبلي مع الفلسطينيين.

وبموجب مخططات سلطات الاحتلال وبلدية القدس الغربية، سيمر النفق الجديد تحت ساحة حائط البراق وتحت باب المغاربة ومنه إلى الحائط الجنوبي للحرم القدسي، وسيشكل هذا النفق امتداداً للنفق الأول، الذي تم شقه عام ١٩٩٦ أسفل الحائط الغربي للمسجد الأقصى ليربط بين ساحة «المبكي» وطريق الآلام في المدينة المقدسة. وسيمر النفق الجديد تحت ساحة حائط البراق وتحت باب المغاربة ومنه إلى الحائط الجنوبي للحرم القدسي، وحي المغاربة سابقاً.

أما الإجراء الأخير الذي لجأت إليه سلطات الاحتلال الصهيونية لتقييد حرية العبادة فيتمثل بنقل وسائل الرقابة من خارج حرم المسجد الأقصى إلى داخله بهدف تشديد الحصار على المسجد، وتفريغه من المصلين والمتابعين لشؤونه حيث تم تركيب كاميرات مراقبة داخل الحرم نفسه، بعدما كانت موجودة في السابق خارج سور الحرم في شوارع المدينة، وبالقرب من أبوابه. وذلك بهدف ترويع المصلين وترهيبهم من شد الرحال إلى المسجد الأقصى وأداء الصلوات فيه، وذلك إضافة إلى ما تقوم به السلطات الصهيونية من التضييق على المصلين وتفتيشهم على جميع أبواب المسجد في محاولة لتفريغه من المصلين وكل من يهتم ويتابع شؤونه.

إن هذه الإجراءات التقييدية، والواقع المر الذي يفرسه الجدار في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تقول بأن القدس كانت وستبقى بؤرة الصراع التي لن ينطفئ لهيبها قبل أن تعود لأصحابها الأصليين. ■